تحليل دالة الإنفاق الاستهلاكي
في مدينة الزاوية

د/ مجيب حسن محمد (*)

١- الإطار النظري للبحث :

١,١ - تمهيد :

نظراً لكون الاهتمام الرئيسي لعلم الاقتصاد هو إشباع الحاجات الإنسانية باستخدام الموارد الاقتصادية النادرة ، فان الارتقاء بمستوى الإشباع لهذه الحاجات ظل محور اهتمام الأديان السماوية -(الحث على العمل ، التمتع بمباهج وخيرات الحياة ، عدم الإسراف في الإنفاق.. وغيرها)- والفلاسفة والمفكرين على السواء حتى قبل ظهور علم الاقتصاد كعلم اجتماعي على يد (ادم سميث) في منتصف القرن الثامن عشر. وفي مطلع تعاليم المدرسة الكلاسيكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر,كان الاهتمام بأسباب وطبيعة الثروة كمجال طبيعي لعلم الاقتصاد ولم تظهر أية أهمية خاصة لدور الاستهلاك في النشاط الاقتصادي لكون محور اهتمام المدرسة الكلاسيكية آنذاك يركز على السلوك الجزئي للوحدات الاقتصادية سواء كانت هذه الوحدات استهلاكية أو إنتاجية ،

(*) أستاذ الاقتصاد المشارك - جامعة الزاوية - دولة ليبيا .

ففي مجال تفسير السلوك الاستهلاكي ركزت المدرسة الكلاسيكية على فكرة المنفعة من الاستهلاك وحاولت قياسها سواء كان بأسلوب(المنفعة الحدية ، أو إسلوب منحنيات السواء) إلا إن اهتمام روبرت مالثوس (١٧٦٦-١٨٣٤) بمشكلة العلاقة بين الغذاء والنمو السكاني وعدم كفاية الاستهلاك كما رآها مالثوس تكمن في زيادة السكان وانخفاض الأجور وعدم قدرة الجهاز الصناعي على استيعاب القوى العاملة جعل من موضوع الاستهلاك يحتل حيزا بسيطا في أراء وكتابات مالثوس حصراً استثناء بين بقية الكتاب الاقتصاديين الكلاسيك.

إلا إن تغير الاهتمام من التركيز على التحليل الجزئي للظواهر الاقتصادية إلى التحليل الكلي خصوصا بعد أزمة الكساد الكبير(١٩٢٩ - ١٩٣٣) جعل نظرية الاستهلاك تحتل مكانا متميزا في النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة وهي النظرية المعروفة بنظرية كينز، بل ليس من المبالغة القول كما قال ميلتون فريدمان'' بان النظرية الكينزية تتمحور وتقوم أساسا على تحليل سلوك المستهلك،،.والنظريات الحديثة في الاستهلاك جميعها تعطي للدخل دوراً محوريا إضافة إلى مجموعة العوامل الأخرى (العوامل غير الدخلية ، مثل حجم وتركيب السكان ، التوقعات ، الهجرات.. وغيرها). وعلى العموم فان تعدد الآراء والنظريات التي فسرت ظاهرة الاستهلاك الكلي كانت تهدف في مجملها إلى تحليل هذه الظاهرة من حيث الأسباب والنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على زيادة أو نقصان الاستهلاك.

وتأسيساً على ما تقدم ،فإن هذه الدراسة سوف تحاول استخدام الإطار النظري (نظريات الاستهلاك) كمرجعية لتفسير جوانب الاستهلاك للمواطن

الليبي بشكل عام انطلاقاً من تعميم نتائج الدراسة الميدانية التي ستجرى على منطقة الزاوية(شعبية الزاوية سابقا).

٢,١- المشكلة البحثية:

يعد الاستهلاك متغيراً اقتصادياً كلياً يؤثر بشكل كبير على كافة المتغيرات الاقتصادية ،ونظراً لتعدد النظريات التي فسرت ظاهرة الاستهلاك، يمكن بلورة المشكلة البحثية بالتساؤلات التالية:

١. تساؤل رئيسي يتمثل في: ما مدى قدرة نظريات الاستهلاك على تفسير السلوك الاستهلاكي للمواطن في منطقة الزاوية(شعبية الزاوية سابقاً)، ومن ثم تعميم نتائج هذه الدراسة على السلوك الاستهلاكي للمواطنين في بقية المناطق؟.

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي لابد من طرح التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما هي المتغيرات الرئيسة(الاقتصادية وغير الاقتصادية) التي تحدد دالة الإنفاق الاستهلاكي؟.
٢. ما مدى مساهمة الإنفاق الاستهلاكي في تحفيز الطلب على السلع الوطنية؟.
٣. ما هو الأثر الذي تتركه البيئة(الحضرية والريفية) على دالة الإنفاق الاستهلاكي؟.

٣,١- أهمية البحث:-

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها دراسة (تطبيقيه) تحاول اختبار قدرة نظرية أو مجموعة من النظريات حول تفسير ظاهرة اقتصادية معينة،وعلى حد علم الباحث فإن مثل هذه الدراسات تتسم بالندرة النسبية في الاقتصاد الليبي، ويمكن تحديد أهمية هذه الدراسة بالنقاط التالية:

١. التعرف على النمط الاستهلاكي السائد في مجتمع الدراسة.
٢. معرفة اثر العوامل الاقتصادية و الاجتماعية على دالة الإنفاق الاستهلاكي.
٣. أمكانية التنبؤ بقيمة الإنفاق الاستهلاكي لمجتمع الدراسة في المستقبل .
٤. تعميم نتائج البحث الميداني لتوجيه الأسر بآليات ترشيد الإنفاق الاستهلاكي.
٥. معرفة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي في تحفيز الطلب على السلع الوطنية.

١,٤- الأهداف العامة والرئيسة للبحث:

١. اختبار قدرة نظريات الاستهلاك على تفسير السلوك الاستهلاكي في مجتمع الدراسة.
٢. تحديد المتغيرات الرئيسة لدالة الإنفاق الاستهلاكي.
٣. مدى مساهمة الإنفاق الاستهلاكي في تحفيز الطلب على السلع الوطنية
٤. تحليل أنماط الاستهلاك حسب البيئة(حضَر/ ريف).
٥. حساب متوسط إنفاق الأسرة الاستهلاكي السنوي على السلع والخدمات.

١,٥- فرضيات البحث:

تنطلق هذه الدراسة في تناولها للمشكلة من الفرضيات التالية:

١. نظريات الاستهلاك كلها تفسر جزئياً السلوك الاستهلاكي لمجتمع الدراسة، وتكمل بعضها البعض في ألتفسير .

٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية متقاربة في وزنها بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية من جانب والاستهلاك من جانب أخر.

٣.توجد علاقة ارتباط قوية بين الإنفاق الاستهلاكي والطلب على السلع الوطنية.

٤.توجد علاقة معنوية وقوية بين تأثير البيئة (الحضرية والريفية) و الإنفاق الاستهلاكي.

٦,١- الدراسات السابقـــة :

على الرغم من أهمية دراسة ظاهرة الإنفاق الاستهلاكي وتأثيرها على مسار المتغيرات الاقتصادية المختلفة كظاهرة البطالة والتشغيل ، إلا إن هذا الموضوع لم يحظى باهتمام الباحثين الاقتصاديين،لذلك توجد ندرة في الدراسات التي تناولت ظاهرة الاستهلاك،ومن الدراسات التي تم الإطلاع عليها والتي تناولت دراسة الإنفاق الاستهلاكي ما يلي :

أولا: الدراسات على مستوى الوطن العربي:

١- دراسة مقدمة من دوخي عبد الرحيم الحنيطي (عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة، دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن)،الأردن،١٤٢٥ه.

استهدفت الدراسة التعرف على أنماط الدخل والإنفاق الاستهلاكي السائدة في المجتمع النائي من إقليم جنوب الأردن،وقد استخدم الباحث منهجية لجمع البيانات تمثلت في تحديد حجم عينة الدراسة في إقليم جنوب الأردن،وتصميم صحيفة استبيان لغرض جمع البيانات من الأسر المشمولة في عينة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:-

أ- إن الفارق بين مستويات الإنفاق لدى الأسر محل الدراسة يعود جزئيا إلى نوع العمل أولا، وحيازة الممتلكات ثانياً.

ب-تم تقدير حد الفقر لمنطقة الدراسة ومقارنته بمتوسط الإنفاق الاستهلاكي للعينة لتحديد فجوة الفقر.

٢- دراسة مقدمة من أ.د. أموري هادي كاظم (تحليل دوال الاستهلاك،دراسة تطبيقية لنمط إنفاق المستهلك في العراق) ، بغداد،٢٠٠٦.

وقد تناولت هذه الدراسة ما يلي:

أ- تحليل ظاهرة الاستهلاك على المستوى الكلي،وتم تقدير معالم دالة الاستهلاك باستخدام نموذج قياسي وباستخدام الطريقة اللوغارتمية، وقد توصلت الدراسة إلى تقدير مرونات الطلب الدخلية والسعرية وكذلك الميل الحدي للاستهلاك في الأمدين القصير والطويل.

ب-تقدير دالة الاستهلاك على المستوى الجزئي حسب المجاميع السلعية وتأثير العوامل الاقتصادية (الدخل، السعر ، حجم الأسرة) ، والعوامل غير الاقتصادية (البيئة ، العادات والتقاليد) ، وهذه العوامل تختلف من حيث تأثيرها على شكل وطبيعة الدالة. وقد توصلت الدراسة على المستوى الكلي والجزئي إلى النتائج التالية:

- تعد الصيغة الخطية أفضل من يمثل دالة الاستهلاك على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي (مستوى المجاميع السلعية).
- إن نمط الإنفاق الاستهلاكي المتمثل في الميل الحدي للاستهلاك والمرونات الانفاقية جاء متفق مع منطق النظرية الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي لدالة الاستهلاك.

- إن المستهلك في الريف أكثر إشباعاً من المستهلك في قطاع الحضر فيما يتعلق بالمواد الغذائية.

ثانياً: الدراسات على المستوى الوطني(الاقتصاد الليبي):

بعد استعراض الدراسات التي تم الإطلاع عليها على مستوى الوطن العربي سوف يتم استعراض بعض الدراسات التي أتيح للباحث الإطلاع عليها على مستوى الاقتصاد الليبي، وهذه الدراسات بطبيعتها تصنف إلى صنفين هما:

١- الدراسات التي تستخدم اسلوب السلاسل الزمنية:

يقصد بأسلوب السلاسل الزمنية ، هو ذلك الأسلوب الذي يدرس ويحلل المسار الزمني للمتغيرات الاقتصادية ،أي تطور الظاهرة عبر الزمن، وفيما يتعلق بدراسة دالة الاستهلاك عبر الزمن يمكن استعراض بعضاً من هذه الدراسات وهي :

أ- دراسة د. زينب إسماعيل المصري (التطور التاريخي للاستهلاك في الاقتصاد الليبي (١٩٦٤-١٩٨٥)، حيث استهدفت هذه الدراسة تطور الاستهلاك الخاص ومدى ارتباطة بزيادة الدخل القومي كنتيجة لزيادة إيرادات النفط ، كم تناولت الدراسة تحليل نصيب الفرد من بعض السلع المستوردة ، حيث توصل البحث إلى إن نصيب الفرد من السلع الغذائية المستوردة زاد خلال ١٩٧٥- ١٩٨٥ ، في حين انخفض متوسط الاستهلاك من السلع الأخرى خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٥.

ب-دراسة د. عبد الفتاح أبو حبيل (محددات الاستهلاك الخاص في الدول النامية مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في ليبيا) ، حاولت هذه الدراسة تقدير دالة الاستهلاك في ليبيا خلال الفترة ١٩٦٢- ١٩٨٥،وقد توصلت هذه الدراسة الى ان قيمة الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير بلغت (٠,٢٥٩٤٩) ، في حين بلغت قيمة دالة الاستهلاك في المدى الطويل (٠,٣٦٨٩).

ج-دراسة د. عمر زرموح وآخرون (نموذج قياسي للاقتصاد الليبي١٩٧٠ – ٢٠٠٥) ،معهد التخطيط طرابلس،٢٠٠٩ . فقد تناولت هذه الدراسة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الليبي ولكافة القطاعات ومنها القطاع العائلي (الاستهلاك الخاص) حيث تم استخدام الطريقة اللوغارتمية لتقدير معامل مرونة الإنفاق الاستهلاكي باستخدام القيم الحقيقية (٢٠٠٣=١٠٠) وقد توصلت هذه الدراسة إلى إن قيمة معامل مرونة الإنفاق الاستهلاكي في المدى القصير بلغت (٠,٤٤٧٨) ، في حين بلغت قيمة معامل مرونة الإنفاق الاستهلاكي في المدى الطويل (٠,٥٨٩٣).

ومن خلال مقارنة دوال الإنفاق الاستهلاكي في الدراسات السابقة يتضح ان قيمة المعلمات في دالة الإنفاق الاستهلاكي الأخيرة والتي غطت فترة ٣٥ سنة(١٩٧٠- ٢٠٠٥)، اكبر من قيمة المعلمات في الدوال التي غطت الفترة (١٩٦٢- ١٩٨٥) ، ويعود هذا الاختلاف إلى إن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تنتج عن انتقال دالة الاستهلاك في الأجل القصير إلى أعلى،وسبب هذا الانتقال كما يعتقد (James Tobin) تعود الى العوامل التالية (زيادة الثرة،الهجرات الداخلية من الريف الى المدن، تغير الذوق الناجم عن تطور اسلوب ونمط الحياة،تغيرات الهيكل السكاني من

حيث التركيب النوعي والعمري، تطور مستويات التعليم). (أدجمان ، مايكل، ١٩٩٩).

٢- الدراسات التي تستخدم اسلوب المقاطع العرضية:

أ- دراسة د. محمد أبو سنينة (أنماط الإنفاق الاستهلاكي الأسري ومحدداته في الاقتصاد الليبي، اسلون دراسة ميزانية الأسرة). ، حيث تم جمع البيانات من (١٢٥٤) أسرة موزعة على عشرين منطقة في ليبيا، وقد حاولت هذه الدراسة تقدير دالة الطلب على المجموعات السلعية والتي بلغ عددها خمس مجموعات ، إضافة إلى تقدير دالة الإنفاق الكلي وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها:

١. تدني مرونة الطلب الدخلية بالنسبة للمجموعات السلعية المختلفة وهو ما ينسجم مع قانون انجل الأول حيث تناقص حصة المواد الغذائية من الإنفاق مع زيادة مستوى الدخل.
٢. إن مرونة الطلب على مجموعات الألبسة ، مواد التنظيف اكبر من الواحد الصحيح (طلب مرن).
٣. إن تقدير دالة الإنفاق الكلي أوضحت ضعف تأثير متغير الدخل وانه غير معنوي في حين لعب متوسط عداد أفراد الأسرة دور اكبر.

٧,١- منهجية البحث:

الدراسة العلمية باعتبارها جهداً فكرياً يبذله الباحث للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث لابد إن تستند إلى المنهجية التي تعد البوصلة التي

يستخدمها الباحث للوصول إلى الأهداف النهائية للبحث،وفي هذا الصدد فإن الباحث في هذه الدراسة، لايحيد عما اعتاد عليه الباحثون في وضع إطار يمثل منهجية البحث التي تم استخدامها والتي تتكون مما يلي:

١. المنهج الوصفي – التحليلي: الذي يعتمد على عرض الإطار النظري للعلاقة بين الاستهلاك كمتغير معتمد ومجموعة العوامل المحددة للاستهلاك كمتغيرات مستقله.

٢. المنهج الكمي :الذي يعتمد على الأتي:

أ- تحديد بيئة ومجتمع وعينة الدراسة.

ب- تصميم استمارة جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة.

ج- استخدام الأساليب الكمية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

١-٨ بيئة الدراسة: تتمثل بيئة الدراسة في منطقة الزاوية (شعبية الزاوية سابقاً).

- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في أرباب الأسر المقيمة داخل نطاق منطقة الزاوية حسب التعداد السكاني لعام ٢٠٠٦،وتبعا لهذا التعداد فأن عدد الأسر بلغ (٥٣٠٨٥)، إلا إن العدد قد انخفض إلى(٤٦٢٤٢) أسرة عام ٢٠٠٩ بسبب إعادة تغير نطاق منطقة الزاوية (فك ارتباط شعبية صبراته (سابقا) من شعبية الزاوية وإلحاقها بشعبية النقاط الخمس).

عينة الدراسة :

العينة هي ذلك الجزء من المجتمع الإحصائي الذي تحمل خصائصه وصفاته وتمثله أفضل تمثيل ، ونظرا لكبر حجم المجتمع الإحصائي الخاضع

لهذه الدراسة وصعوبة تغطيته بالكامل لأسباب تتعلق بضعف الإمكانيات الفنية واللوجستية والتنظيمية ، فقد تم وضع خطوات محددة لاختيار حجم العينة ومفرداتها وهو ما يطلق عليه (تصميم العينة) ، ففيما يتعلق باختيار حجم العينة فقد تم استخدام القوانين الإحصائية التي يمكن بواسطتها تحديد حجم العينة من مجتمع معلوم كما تم استخدام العينة العشوائية النسبية في اختيار وحدات المعاينة.

- وحدات المعاينة : نظراً لصعوبة الوصول إلى جميع مفردات المجتمع لذلك سوف يتم استخدام اسلوب المعاينة لجمع البيانات وليكون حجم العينة مناسب تم استخدام قانون تحديد حجم العينة التالي ، لتحديد حجم العينة من كل مؤتمر (سليمان محمد طشطوش،٢٠٠١).

$$n=\frac{Np(1-p)Z^2_{(1-\frac{\alpha}{2})}}{(N-1)B^2+P(1-P)Z^2_{(1-\frac{\alpha}{2})}}$$

حيث n تمثل حجم العينة و B تمثل مقدار الخطأ الذي يمكن تحمله

وP تمثل النسبة المفترضة و $Z_{(1-\frac{\alpha}{2})}$ قيمة جدوليه من جدول التوزيع الطبيعي و α مستوي المعنوية ،وبفرض أن B=٠,٠٥ , P=٠,٥ لجعل حجم العينة أكبر ما يمكن وعند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ نجد أن $Z_{(1-\frac{\alpha}{2})} = Z_{(0.975)} = 1.96$ ومنها ثم تحديد حجم العينة في كل مؤتمر كما في الجدول رقم التالي (١,١)

جدول رقم (١,١)

توزيع حجم العينة داخل نطاق شعبية الزاوية

ر.م	المؤتمر	عدد الأسر
١	الزاوية القديمة	١٢٥
٢	بئر معمر	٢١٩
٣	الزاوية الجديدة	١٢١
٤	الزاوية الجنوبية	٣٩
٥	جو دائم	١٣٤
٦	شهداء مداكم	٣١
٧	بئرترفاس	١٣٤
٨	ناصر	٧٠
٩	بئر الغنم	٦٠
١٠	الحرشة	١٧٤
١١	عمر بن عبد العزيز	١٩٠
١٢	ابو غلاشة	١٤٣
١٣	المطرد	١٧٥
١٤	الصابرية	١٢٧
١٥	الوحدة الصابرية	٤٩
١٦	شهداء الزاوية	٢٤٤
١٧	ابو صرة	٧١
١٨	بحر السماح	١٧٨
١٩	ابو السباع	١٦٢
٢٠	الولاني	١٢٩

٢١	بئر بن حسن	٧٤
٢٢	الحرشة الشمالية	٢٠٤
٢٣	الصابرية المركز	٧٥
٢٤	شلغودة	٥٠
٢٥	ابي عيسى	١٥٥
٢٦	ابي عيسى المركز	١١٨
٢٧	صرمان الساحل	١١٨
٢٨	سيدي مخلوف	١٤٥
٢٩	عطاف	٩٤
٣٠	صرمان الشاطئ	١٠٥
٣١	صرمان الجنوبية	٨٦
٣٢	صرمان المدينة	٤٤٣
مجموع عينة الدراسة		٤٢٤٢

١-٩: تصميم أداة البحث.

أداة جمع البيانات : أعتمد الباحث على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعدهم على تقدير دالة الاستهلاك حيث تم تصميم استمارة استبيان لجمع المعلومات التي تستخدم لدراسة الاستهلاك في المجتمع قيد الدراسة ،والبيانات التي يتم الحصول عليها تسمى البيانات الأولية. بالإضافة إلى البيانات الثانوية التي سوف يتم استخدامها لأغراض المقارنات والتي سيتم الحصول عليها من الجهات الرسمية الوطنية أو الدولية.

هذا ومن الجدير بالذكر إن الباحث استند في تصميمه للاستمارة على الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها وعلى البحوث التي أعدت في

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (المسح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣) . وللتحقق من الصدق الخارجي لاستمارة الاستبيان تم عرض هذه الاستمارة على مجموعة من أساتذة الجامعات لغرض التحكيم وقد تم الأخذ بالملاحظات التي أبداها المقيمون على صحيفة الاستبيان ، ، كما قام الباحث وقبل اعتماد الاستمارة بشكلها النهائي باختيار عينة مكونه من (١٠٠) آسرة موزعة على المناطق الخاضعة للدراسة كعينة استطلاعية للوقوف على وضوح البيانات ومدى تحقيقها للهدف المراد قياسه ، وبعد التحكيم والنتائج والملاحظات المستخلصة من العينة الاستطلاعية تم إدخال بعض التعديلات بحيث أصبحت استمارة الاستبيان مكونة من المجموعات التالية :

أولا:- البيانات العامة : بيانات شخصية تتعلق بالجنس، المؤهل ، الوظيفة، الدخل، مصادر الدخل ، حجم الأسرة، التركيب العمري للأسرة، السكن ، البيئة(الحضر ، الريف).

ثانياً: أسئلة تتعلق بالميول والآراء للمستهلكين لقياس تأثير المحاكاة والعوامل غير الاقتصادية.

ثالثاً : مستوى الإنفاق حسب المجموعات السلعية (المعتمدة أصلا في دراسات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق) ،وقد قسمت هذه المجموعات إلى (٨ مجموعات) هي:

١- الإنفاق على مجموعة المواد الغذائية.

٢- الإنفاق على مجموعة الملابس والأقمشة والأحذية.

٣- الإنفاق على مجموعة الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية.

٤- الإنفاق على مجموعة الإيجار والوقود والطاقة.

٥- الإنفاق على مجموعة النقل والاتصالات.

٦- الإنفاق على مجموعة التعليم والثقافة والترفيه.

٧- الإنفاق على مجموعة العناية الطبية والخدمات الصحية.

٨- الإنفاق على مجموعة سلع وخدمات متنوعة.

٢- تقدير دالة الاستهلاك في منطقة الزاوية.

يبدو من الضروري لتقدير دالة الاستهلاك في منطقة الزاوية القيام بالخطوات الإجرائية التالية :

٢-١ : التوصيف النظري للعلاقة بين المتغيرات.

عند تحليل طبيعة العلاقة بين دالة الاستهلاك من جهة وبين العوامل المحددة للاستهلاك ، تشير النظرية الاقتصادية بشأن الاستهلاك إلى إن الإنفاق الاستهلاكي تحكمه مجموعة من العوامل منها العوامل الدخلية وهي تلك التي أعطاها كينز دورا محوريا في نظريته للاستهلاك، و العوامل غير الدخلية مثل عامل المحاكاة أو عامل عادات الاستهلاك أو العوامل الاجتماعية والدينية التي تحكم سلوك الأفراد الاستهلاكي ، وعلى ضوء هذه النظريات تم تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وهي:

١- متغير الإنفاق الاستهلاكي كمتغير معتمد سواء كان هذا الإنفاق يمثل الإنفاق الاستهلاكي الكلي للأسر أو هو الإنفاق الاستهلاكي لذات الأسر على المجموعات السلعية المختلفة،(مع ملاحظة إن التحليل المتبع يحدد أثر الدخل في الاستهلاك بإزالة اثر الثمن الذي يفترض

ثباته أثناء فترة سحب العينة ، فالعينة عندما تسحب خلال فترة قصيرة بحيث لا تتسع لإحداث تغير في مستوى الأسعار) .

٢- حيث تم اختيار هذه العوامل على ضوء النظريات الاستهلاكي العوامل المحددة للانفاق .

الاقتصادية التي فسرت ظاهرة الإنفاق الاستهلاكي وهذه العوامل قد تكون عوامل اقتصادية صرفة مثل الدخل المتاح وقد تكون عوامل غير اقتصادية مثل العوامل الاجتماعية والدينية أو العوامل السيكولوجية مثل ميل الأفراد والأسر إلى المحاكاة وعلى ضوء هذه النظريات فقد تم تحديد مجموعة المتغيرات المستقلة بما يلي:

أ- متغير الدخل باعتبار إن هناك علاقة طرديه بين الاستهلاك وبين الدخل فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن بنسبة اقل من زيادة الدخل تبعا للقانون السيكولوجي لكينز.

ب-متغير البيئة التي يعيش فيها الفرد سواء كانت هذه البيئة حضرية أو ريفية وهي عبارة عن متغير صوري.

ج-متغير عمر رب الأسرة حيث إن الإنفاق يتأثر بالهيكل العمري لرب الأسرة ، الذي يتحدد على ضوءه عمر أفراد الأسرة وعددهم حيث لوحظ إن هناك علاقة ارتباط طردي بين عمر رب الأسرة وعدد أفرادها وكذلك بين عمر رب الأسرة وهيكل عمر أفراد الأسرة وكذلك بين عمر رب الأسرة ومتوسط الدخل الذي تحصل عليه.

د- يعتقد الكثير من الاقتصاديين إن الإنفاق الاستهلاكي للأسر يتأثر أيضا بالإنفاق للفترة الماضية ، وهذا الأثر أطلق عليه الاقتصادي (براون) أثر التذكر.

ه- لعبت نظرية التقليد أو المحاكاة دورا محوريا في نظرية دوزنبري الذي يعتقد إن السلوك الاستهلاكي للاسرة يرتبط بالمحيط الذي تعيش فيه .

و- مجموعة العوامل غير الدخلية الأخرى مثل العوامل والأعراف الاجتماعية والعوامل الدينية التي تؤثر تأثيرا كبيرا في التأثير على حجم الاستهلاك خصوصا في المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية والإسلامية.

٢- ٢: بناء النموذج القياسي للعلاقة بين المتغيرات.

على ضوء التوصيف النظري السابق للعلاقة بين متغيرات الدراسة سيتم بناء النموذج القياسي التالي :

النموذج الأول : الذي يقيس العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلي وبين المتغيرات المستقلة التي تؤثر على هذا الإنفاق وسيتم القياس بطريقتين هما :

١- طريقة القيم الحقيقة والتي تقيس الميول الحدية للمتغيرات المستقلة وستأخذ هذه الطريقة الشكل الرياضي التالي:

$$Y=\beta_1 X_1+ \beta_2 \mathbf{D}_1+ \beta_3 X_3+ \beta_4 X_4+ \beta_5 X_5+ \beta_6 X_6$$

حيث تشير هذه الرموز إلى المتغيرات التالية:

متغير الإنفاق الكلي على كافة السلع والخدمات (متغير معتمد). =

YT متغير الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة محليا فقط (متغير

معتمد).Yn = المتغيرات المستقلة هي :

$\beta_1 X_1$ = معلمة متغير الدخل الكلي للاسرة .

$\beta_2 D_1$ = معلمة متغير الحضر والريف (متغير صوري).

$\beta_3 X_3$ = معلمة متغير عمر رب الأسرة.

$\beta_4 X_4$ = معلمة متغير عادات الاستهلاك (اثر الذاكرة).

$\beta_5 X_5$ = معلمة متغير المحاكاة أو التقليد.

$\beta_6 X_6$ = معلمة متغير العوامل الاجتماعية والدينية.

٢- طريقة القيم اللوغارتمية التي تقيس المرونة الانفاقية وستأخذ هذه الطريقة الشكل الرياضي التالي :

$$\ln YT = \beta_1 \ln x_1 + B_2 \ln D_1 + \beta_3 \ln x_3 + \beta_4 \ln x_4 + \beta_5 \ln x_5 + \beta_6 \ln x_6$$

حيث تشير هذه الرموز إلى المتغيرات التالية:

متغير الإنفاق الكلي على كافة السلع والخدمات (متغير معتمد). =
$\ln Y$ T متغير الإنفاق الكلي على السلع والخدمات الوطنية فقط (متغير معتمد).$\ln Y n$ = المتغيرات المستقلة هي :

$\beta_1 \ln x_1$ = معلمة متغير الدخل.

β = معلمة متغير الحضر والريف (الريف =٠ ، الحضر $_2 \ln D_1$=١)

معلمة متغير عمر رب الأسرة. $\beta_3 lnx_3$ =

$\beta_4 lnx_4$ = معلمة متغير عادات الاستهلاك (اثر الذاكرة).

$\beta_5 lnx_5$ = معلمة متغير المحاكاة أو التقليد.

$=\beta_6 lnx_6$ معلمة متغير العوامل الاجتماعية والدينية.

٢-٣ قياس قيم المعلمات والاختبارات الإحصائية :

اشتملت هذه الدراسة على وضع مجموعة من الفروض التي من خلالها ستحاول الإجابة عن التساؤلات التي وضعتها ومن هذه الفروض ما يلي:

الفرضة الأولى:

نظريات الاستهلاك كلها تفسر جزئياً السلوك الاستهلاكي لمجتمع الدراسة، وتكمل بعضها البعض في ألتفسير . ولقياس صحة هذا الفرض من عدمه قام الباحث بإجراء

اختبار لاكتشاف مدى صحة هذا الفرض من عدمة وذلك من خلال إجراء تحليل الانحدار

بين كلا من المتغير المعتمد (الإنفاق الاستهلاكي) وبقية المتغيرات التي تم توصيفها سابق وكانت نتيجة الاختبار على مستوى الإنفاق الكلي وبالطريقتين (طريقة الميول الحدية أو طريقة المرونات الانفاقية) فان النتائج التي تم التوصل إليها يمكن عرضها من خلال نتائج علاقة الانحدار التالية :

جدول رقم (١,٢)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق الكلي على السلع والخدمات

والعوامل المحددة لهذا الإنفاق – بطريقة الميل الحدي

$_{٢}D_{١}+ \quad \beta_{٣}X_{٣} + \quad \beta_{٤}X_{٤} + \beta_{٥}X_{٥} + \quad \beta_{٦}X_{٦}\ \beta Y= \quad \beta_{١}X_{١}+$						
	٠ ,١١٠	٢ ٠٤٣,١٦ ٥	١ ١٧٦,٥٣	٨ ٧٤,٨١٥	٧ ٦٧,٨٥٩	١ ٠٨٨,١٩ ٢
	١ ٧,٤٤٦	١ ٣,٠٢٥	٢ ٠,٤٩٩	٧ ,٨٨٤	٨ ,٤٤٣	١ ٠,٦٩٨
ig	٠ ,٠٠٠	٠ ,٠٠٠	٠ ,٠٠٠	٠ ,٠٠٠	٠ ,٠٠٠	٠ ,٠٠٠
R = ٠,٩٦٢. R^{٢}= ٠,٩٢٥. Adj R^{٢}= ٠,٩٢٥ F = ٦٩٢٨,٣٧١ SIG = ٠,٠٠٠ n = ٤٠٠٢						

من الجدول السابق يتبين الأتي :

١- يتبين إن قيمة الميل الحدي للاستهلاك بلغت (٠,١١).وهذه القيمة لا تختلف جوهريا عن بعض التقديرات التي أجريت على دوال الاستهلاك في الاقتصاد الليبي على الرغم من بعد الفترة الزمنية لهذه التقديرات ،فمثلا قدرت دراسة عبد الفتاح أبو حبيل التي قدمت في ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي التي غطت الفترة ١٩٦٢-١٩٨٥ قيمة الميل الحدي بـــ ٠,١٣).

٢- احتلت معلمتي (البيئة وعمر رب الأسرة) المرتبة الأولى والثانية على التوالي في التأثير على دالة الاستهلاك لان متغير العمر هو متغير مركب ضمنيا(حيث بزيادة عمر رب الأسرة يزداد الدخل ويزاد حجم الأسرة الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي)

٣- يعتبر تأثير كلا من المتغيرين (متغير عادات الاستهلاك أو اثر الذاكرة ، ومتغير المحاكاة أو التقليد من اقل المتغيرات تأثيرا في دالة الاستهلاك وان كان متغير اثر الذاكرة أعلى تأثيرا من متغير المحاكاة)

٤- لقد اجتاز النموذج جميع المعايير الإحصائية والقياسية ، فقد بلغ معامل الارتباط بين المتغير المعتمد (الإنفاق الاستهلاكي) والمتغيرات المستقلة (٠,٩٦) وهو معامل ارتبط قوي جداً ، كما بلغت قيمة معامل التحديد والذي يبين القدرة التفسيرية للنموذج درجة تفسيرية عالية حيث بلغت قيمة ($R^{٢}$=٠,٩٢٥)، إضافة لذلك فان قيمة (f) كانت معنوية من الناحية الإحصائية.

أما الجدول التالي فانه يعكس معامل المرونة الانفاقية للاستهلاك وبالتالي فانه يستخدم طريقة المرونات بدلا من طريقة الميول الحدية التي تم عرضها في الجدول السابق.

جدول رقم (٢,٢)

نتائج اختبار العلاقة بين الإنفاق الكلي على السلع والخدمات

والعوامل المحددة لهذا الإنفاق – بطريقة المرونات الانفاقية

$\ln Y=$	$\beta_{١}\ln x_{١}+$	$B_{٢}\ln D_{١}$	$\beta_{٣}\ln x_{٣}+$	$\beta_{٤}\ln x_{٤}+$	$\beta_{٥}\ln x_{٥}+$	$\beta_{٦}\ln x_{٦}$
β	٠,٩٤٥		٠,٢٠٦	٠,١٠٤	٠,٠٥٠	٠,٢٤٥
T	٢٢٨,٢٣٢	*تم إهمال المتغير لعدم المعنوية	٦,٧٩٩	٣,٤٧٢	٢,١١٤	٨,٦٣٨
Sig	٠,٠٠٠		٠,٠٠٠	٠,٠٣٤	٠,٠٣٠	٠,٠٠٠

R = ٠,٩٩٨.

$R^{٢}$= ٠,٩٩٧.

Adj $R^{٢}$= ٠,٩٩٧

SIG = ٠,٠٠٠ F = ١٩٣٦٤٠,٥

n = ٤٠٠٢

* : إن عدم معنوية متغير البيئة يعود إلى طريقة الترميز للمتغير (٠ للريف ، ١ للحضر) ولايمكن إيجاد القيمة اللوغارتمية للقيمة صفر.

من الجدول السابق يتبين الأتي :

١- يتبين إن قيمة معامل المرونة للاستهلاك بلغت (٠,٩٤٥).

٢- احتلت معلمة العوامل الاجتماعية البالغة (٠,٢٤٥) المرتبة الثانية في التأثير على دالة الاستهلاك .

٣- يعتبر تأثير كلا من المتغيرين (متغير عادات الاستهلاك أو اثر الذاكرة ، ومتغير المحاكاة أو التقليد من اقل المتغيرات تأثيرا في

دالة الاستهلاك وان كان متغير اثر الذاكرة أعلى تأثيرا من متغير المحاكاة)

٤-لقد اجتاز النموذج جميع المعايير الإحصائية والقياسية ، فقد بلغ معامل الارتباط بين المتغير المعتمد (الإنفاق الاستهلاكي) والمتغيرات المستقلة (٠,٩٩) وهو معامل ارتبط قوي جداً ، كما بلغت قيمة معامل التحديد والذي يبين القدرة التفسيرية للنموذج درجة تفسيرية عالية حيث بلغت قيمة (R^2=٠,٩٩٧)، إضافة لذلك فان قيمة (f) كانت معنوية من الناحية الإحصائية.

الفرضية الثانية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية متقاربة في وزنها بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية من جانب والاستهلاك من جانب أخر.

ولإثبات هذه الفرضية وبالعودة إلى نتائج معامل المرونة الانفاقية لمتغير الإنفاق الكلي على جميع السلع والخدمات والمتغيرات المستقلة والمؤثرة على هذا الإنفاق فان نتائج الجدول رقم (٢-٣) توضح قيمة معاملات المرونة لكل عامل على حده والوزن النسبي للعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

جدول رقم (٢-٣)

معاملات المرونة الانفاقية والأوزان النسبية لها

المتغير	قيمة معامل المرونة	الوزن النسبي	نوع المتغير
الدخل	٠,٩٤٥		اقتصادي
حضر ، ريف	صفر		غير اقتصادي

عمر رب الأسرة	٠,٢٠٦		غير اقتصادي
عادات الاستهلاك السابقة	٠,١٠٤		غير اقتصادي
اثر المحاكاة	٠,٠٥٠		غير اقتصادي
العوامل الاجتماعية والدينية	٠,٢٤٥		غير اقتصادي
مجموع العوامل الاقتصادية	٠,٩٤٥	٦١%	عوامل اقتصادية
مجموع العوامل غير الاقتصادية	٠,٦٠٥	٣٩%	عوامل غير اقتصادية

من الجدول أعلاه يتضح إن ألأوزان النسبية لتأثير العوامل الاقتصادية أعلى من مجموع الأوزان النسبية للعوامل غير الاقتصادية حيث بلغ الوزن النسبي للعوامل الاقتصادية والتي يمثلها متغير الدخل(٦١%)، بينما كان مجموع الأوزان النسبية للمتغيرات غير الاقتصادية وهي (البيئة ، العمر ، اثر العادات الاستهلاكية ، اثر المحاكاة أو التقليد ،واثر العوامل الاجتماعية والدينية) بلغ (٣٩% فقط) ، لهذا فان العوامل الاقتصادية هي الأكثر تأثيرا على مستويات الإنفاق الاستهلاكي للعينة محل الدراسة والبحث. لذلك فان على واضعي لسياسات الاقتصادية اخذ اثر المتغيرات الاقتصادية بنظر الاعتبار عندما يراد التأثير على متغير الاستهلاك الكلي للقطاع العائلي في الاقتصاد الليبي

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ارتباط قوية بين الإنفاق الاستهلاكي والطلب على السلع الوطنية.

لغرض اختبار هذه الفرضية ، تم قياس العلاقة بين متغير الإنفاق الاستهلاكي على السلع الوطنية كمتغير معتمد ، والدخل الكلي كمتغير مستقل وكانت نتائج

تحليل الانحدار وتحليل الارتباط بين المتغيرين كما مبين في أدناه. حيث تشير (Yn)إلى الإنفاق على السلع الوطنية.

جدول رقم (٢-٤)

الميل الحدي للانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الوطنية

$Yn= \beta_1 X_1 + \mu$	
β	٠,٢٨٤
T	٦٥,٣٦
Sig	٠,٠٠٠
R=.٧٤٨ ٠,٥٥٩R٢= ٠,٥٥٩Adj R٢ = F= ٤٢٧٢,١٧٦ SIG = ٠,٠٠٠ n = ٤٠٠٢	

من الجدول السابق يتبين :

١- إن الميل الحدي للانفاق على السلع الوطنية بلغ (٠,٢٨) وهو ميل مرتفع ويعود سبب ذلك إلى إن معظم السلع الوطنية التي يقبل المستهلكين على شرائها هي بطبيعتها سلع زراعية كالفواكه والخضار واللحوم بكافة أنواعها.

٢- إن كافة المؤشرات الإحصائية والقياسية مقبولة ، وان كانت القدرة التفسيرية (R٢= ٠,٥٥٩) متوسطة. ولغرض المقارنة تم احتساب الميل الحدي للانفاق على كافة لسلع والخدمات في الاقتصاد الليبي

بغض النظر عن منشأ هذه السلع والخدمات وكانت نتائج الحسابات كما مبين في الجدول التالي.

جدول رقم (٢- ٥)

الميل الحدي للانفاق الاستهلاكي على كافة السلع والخدمات

$Yn= \beta_1 X_1 + \mu$	
β	٠,٦٤
T	٨٦,٩٦٣
Sig	٠,٠٠٠
R=.٨٢٩ R^2= ٠,٦٨٨ Adj R^2 = ٠,٦٨٨ SIG = ٠,٠٠٠ F= ٧٥٦٢,٦٤٦ n = ٤٠٠٢	

وعند مقارنة الميل الحدي للانفاق الكلي على كافة السلع سواء الوطنية أو غير الوطنية مع الدخل الكلي والبالغ (٠,٦٤) مع الميل الحدي للانفاق على السلع الوطنية والبالغ (٠,٢٨) نجد إن الميول الحدية للانفاق على السلع والخدمات الوطنية اقل بكثير من الإنفاق على كافة السلع والخدمات المعروضة في السوق والتي يكون الشق المستورد منها جزء كبير من إجمالي العرض.

أما فيما يتعلق بحساب معامل المرونة للانفاق على السلع الوطنية ، فالجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (٢-٥)

معامل المرونة الانفاقية على السلع والخدمات الوطنية

LYn= β١LX١ + μ	
.٩٠٣	β
٧٠٢,٧٢٣	T
٠,٠٠٠	Sig
R= ٠ .٩٩٧ R٢=٠ .٩٩٣ Adj R٢ = ٠,٩٩٣ Sig = ٠,٠٠٠ n = ٤٠٠٢	F= ٤٩٣٨١٩,٦٣٤

من الجدول السابق يتبين الأتي:

١- إن معامل المرونة الانفاقية على السلع والخدمات الوطنية بلغ (٠,٩٠٣) أي إن زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة ، سيجعل الطلب والإنفاق على السلع والخدمات الوطنية المنشأ تزداد بنسبة (٠,٩) أي اقل من الواحد الصحيح.

٢- إن كافة المؤشرات الإحصائية والقياسية مرتفعة ومقبولة.

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة معنوية عالية بين تأثير البيئة(الحضرية والريفية) والإنفاق الاستهلاكي. وسوف نقيس تأثير البيئة الحضرية والريفية (كمتغير صوري) على الإنفاق الاستهلاكي على كافة السلع والخدمات أولا ، ثم نحاول قياس اثر هذا المتغير الصوري على الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات المنتجة محليا (الوطنية) ثانيا.

جدول رقم (٢-٦)

تأثير المتغير الصوري (حضر ، ريف) على الإنفاق الاستهلاكي
على كافة السلع والخدمات .

Yt=		α+β١D١ +μ
α		١٣٠١٦,٦٢
β		٤١٤,٦٥
α T	٠,٠٠٠٨٥,٦٥٤	Sig =
T β	٢,٤٧٦	Sig =٠. ٠١٣
		R= .٠٤٢
		$R^{٢}$= .٠٠٢
		Adj $R^{٢}$ = .٠٠١
	F = ٦,١٢٩	Sig = .٠١٣
		n = ٤٠٠٢

يتبين الأتي: من الجدول السابق

١-بلغت قيمة المعلمة (α =١٣٠١٦,٦٢) دينار سنوي .

٢-بلغت قيمة معلمة المتغير الصوري (٤١٤,٦٥) .

٣-إن قيمة معامل الارتباط وكذلك القدرة التفسيرية للمتغير الصوري الذي يعبر عن اثر البيئة الحضرية أو الريفية تعتبر ضعيفة جدا، وهذا يشير إلى إن البيئة ليس لها تأثير ملموس على دالة الإنفاق على كافة السلع والخدمات.

جدول رقم (٢- ٧)

الميل الحدي للانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الوطنية

Yn=	$\alpha+\beta_1 D_1+\mu$
α	٥٨٠١,٠٦٤
β_1	٢٦١,٠٠٥
α T	٠,٠٠٠٤١,٨٦٢ Sig =
β_1T	Sig =٠,٠٥ ٢,٧
R= .٠٢٩ R٢= .٠٠١ Adj R٢ = .٠٠١ ,٩١٩ SIG = .٠٥٤F n = ٤٠٠٢	

يتبين الأتي: من الجدول السابق

١- دينار سنويا المعلمة (α =٥٨٠١,٠٦٤) بلغت قيمة .

٢- بلغت قيمة معلمة المتغير الصوري (٢٦١,٠٠٥) .

٣- إن قيمة معامل الارتباط وكذلك القدرة التفسيرية للمتغير الصوري الذي يعبر عن اثر البيئة الحضرية أو الريفية تعتبر ضعيفة جدا، وهذا يشير إلى إن البيئة ليس لها تأثير ملموس على دالة الإنفاق على السلع والخدمات الوطنية.

٣- النتائج والتوصيات :

٣-١: نتائج التحليل القياسي للعلاقة بين الإنفاق والمتغيرات الأخرى.

من خلال تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي للأسر المشمولة بالدراسة ومجموعة العوامل التي حددت هذا الإنفاق ومن خلال التوصيف النظري للعلاقة بين المتغيرات التي تحكم الإنفاق الاستهلاكي ، حيث تم قياس العلاقة بطريقتين هما طريقة (الميل الحدي للانفاق الاستهلاكي ،وطريقة المرونات الاستهلاكية قياسا إلى متغير الدخل). فقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

١- بلغت قيمة معامل المرونة الدخلية للانفاق الاستهلاكي الكلي على جميع السلع والخدمات (٠,٩٤٥) .

٢- إن حصر وتصنيف العوامل المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي للأسر المشمولة يبين إن العوامل الاقتصادية متمثلة بالدخل يحتل الوزن الأكبر من حيث التأثير النسبي على الإنفاق الاستهلاكي حيث بلغ وزنه النسبي (٦١%) ، في حين لم تساهم بقية العوامل الأخرى مثل (العوامل الاجتماعية ، المحاكاة ، واثر الذاكرة سوى بنسبة (٣٩%)، وهذا يؤيد فرضية كينز حول اثر العوامل الدخلية على الإنفاق الاستهلاكي .

٣- لا توجد فروق كبيرة بين مستويات الدخول والإنفاق للأسر المشمولة بالدراسة تبعا لمتغير البيئة (حضر ، ريف) وذلك بسبب تقارب أنماط ومستويات المعيشة بين السكان

٣-٢ التوصيات:

استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية للأسر في منطقة الزاوية ، ونظرا للتماثل بين الأنماط والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والأسرية ،وكذلك منظومة القيم والأعراف الدينية والاجتماعية ، فان النتائج التي تم الحصول عليها يمكن تعميمها ولو بشكل بسيط لتعبر عن اتجاهات الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع الليبي ، وبالتالي فان التوصيات التي تتمخض عن هذه النتائج ستكون توصيات لها صفة العمومية على مستوى الاقتصاد الوطني وليست حصرا بمنطقة الدراسة ، وعليه فان يمكن التوصية بما يلي:

١- التوصية بزيادة مستويات الدخول للمواطنين ،وذلك بسبب انخفاض متوسط الدخول للأسر التي شملتها الدراسة بشكل عام ، حيث إن متوسط الدخل الذي تحصل عليه الأسرة ومن مختلف المصادر والذي لا يتجاوز (١١٧٠ دينار) شهريا أي بمعدل (١٩٥) دينار للفرد على فرض تماثل التوزيع يعتبر غير كافي للعيش بمستوى لائق حيث تشير بعض الدراسات على المستوى الاقتصادي الكلي إن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر عام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ بلغت حوالي (٣٢% من السكان).

٢- تشجيع المواطنين الذين يمتلكون أراض زراعية قابله للزراعة على استغلال هذه الأراضي سواء للاكتفاء الذاتي أو للإنتاج لإغراض البيع بالسوق ، ويمكن تعزيز هذا الإجراء بمنح المواطنين الذين يستغلون أراضيهم الزراعية الأولوية في منح القروض الاستثمارية ، أو في التمويل الإنتاجي للمشروعات الصغرى.

٣- تشجيع المواطنين بزيادة طلبهم على المنتجات والسلع الوطنية ، وذلك لما لهذا الطلب من أثار ايجابية على مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك أثاره الايجابية على مستوى التشغيل والقضاء على البطالة ، ولا يتم ذلك إلا من خلال مجموعة من الإجراءات منها :

أ- زيادة حجم السلع الوطنية المنتجة وذلك لضمان انسيابية واستمرارية تدفقها إلى السوق.

ب-الحرص على اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن جودة هذه المنتجات وتجعلها تحظى بالقبول والرضي من جانب المستهلكين.

ج- إن تكون تكلفة الإنتاج معقولة وذلك لضمان وصولها بأسعار تنافسية تجذب المزيد من المستهلكين لاقتنائها.

- قيام المؤسسات الإنتاجية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات غير ٤ الهادفة للربح مثل غرف التجارة والصناعة بإقامة مهرجانات للمنتجات الوطنية لكي تدفع المواطنين للتعرف على هذه المنتجات من جهة وتخلق لديهم الدافعية نحو الإقبال لشراء هذه السلع.

المراجع :

- أبو حبيل ،عبد الفتاح ،محددات الاستهلاك الخاص في الدول النامية مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في ليبيا ، ورقة بحثية ألقيت في ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ،١٩٩٠.
- أبو سنينة ، محمد عبد الجليل، أنماط الإنفاق الاستهلاكي الأسري ومحدداته في الاقتصاد الليبي– أسلوب دراسة ميزانية الأسرة ، ورقة بحثية ألقيت في ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ،١٩٩٠.
- أدجمان ، مايكل ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد منصور إبراهيم ، دار المريخ ،السعودية ،١٩٩٩.
- الحنيطي، دوخي عبد الرحيم ،عدالة التوزيع والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة ، دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن، عمان ،١٤٢٥ه.
- الزورق، الشعلاء بشير ،تقدير دالة الاستهلاك العائلي لمدينة طرابلس للفترة ١٩٩٠– ٢٠٠٨) ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، ٢٠١١.
- المصري ، زينب إسماعيل ،التطور التاريخي للاستهلاك في الاقتصاد الليبي (١٩٦٤– ١٩٨٥)، ورقة بحثية ألقيت في ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ،١٩٩٠.

- زرموح ،عمر وآخرون، نموذج قياسي للاقتصاد الليبي (١٩٧٠-٢٠٠٥)، معهد التخطيط طرابلس ، ٢٠١٠.
- طشطوش، سليمان محمد،أساسيات المعاينة الإحصائية،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠١
- كاظم ، أموري هادي ،تحليل دوال الاستهلاك،دراسة تطبيقية لنمط إنفاق المستهلك في العراق،وزارة المالية ، بغداد ،٢٠٠٨.